جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

ظاهرةُ الاشتغالِ في النَّحو العربي
بين الدَّلالةِ و التوجيهِ
استقراء و تحليل

إعداد

د/ فاطمة محمد أحمد إبراهيم
أستاذ النحو والصرف المساعد
قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباحة

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الرابع (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

ظاهرةُ الاشتغالِ في النَّحو العربي بين الدَّلالةِ و التوجيهِ
استقراء و تحليل

فاطمة محمد أحمد إبراهيم

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: d.fatimamoh99@yahoo.com

ملخص:

يتناول هذا البحث عرض قضية من قضايا النحو العربي، وما أدلى به النحاة و اللغويون حولها، عرضا و شرحا و تطبيقا، وهي قضية الاشتغال، التي تعد نموذجا لما اجتهد فيه النحاة العرب، فحددوا أبعادها و فروعها؛ بغية الاستقرار على ضبط قاعدتها العامة، وما يعدل عنها من مخالفة، وتوجيه الآراء وفق توجه النحوي و مدرسته. فلقد توصل النحاة إلى القواعد النحوية المعروفة و وضعوها بمنهجيةٍ مرتبةٍ في كتبِ النحو، التي عكفوا عليها بالدراسة عن طريق السماع من العرب والقياس على كلامهم، حتى ظهرت القواعد على أكمل وجه، و ما خالف السماع وضعوا له قياسا و عللا أو أوَّلوه. و لقد كانت ظاهرة الاشتغال من المسائل النحوية الخاصة، التي تحمل خلافا بين النحاة – أنفسهم– و حول وظائف بعض العوامل و تأثيرها في بعض، و حملت – كذلك– خاصية الترتيب النحوي بين الوحدات أثرها البين في تحديد وظيفة العنصر النحوي و أحواله، و كذلك حملت هذه التغيرات دلالات خاصة، على أثر السياق النحوي. كل ذلك كان دافعا للنظر في هذه الظاهرة من هذا المرتكز الدلالي النحوي لهذه الظاهرة، تجاوزا للنظرة التقليدية لظاهرة تنازع عنصرين على عامل نحوي، كل له أحقيته، فجاء العنوان المقترح؛ تحقيقا لتلك الرؤية: "ظاهرة الاشتغال في النحو العربي بين الدلالة و التوجيه، استقراء و تحليل". و اشتمل البحث على مقدمةٍ للبحث، تشتمل على أهمية المشروع البحثي،

والهدف منها، والمنهج المتبع فيه، ثم هيكل البحث والتعريف بعدد مباحثه. أما المبحث الأول، تناولت فيه مفهوم الاشتغال أركانه. أما المبحث الثاني فركز على توجية ظاهرة و الدلالات النحوية لها. ثمَّ ختمتُ الدراسة بأهم النتائج والتوصيات المقترحة.

الكلمات المفتاحية: الاشتغال، الترتيب، التوجيه، التنازع، الدّلالة، النَّحو.

1

Assistant professor of Grammar and Morphology Department of Arabic Language - College of Arts and Humanities

Fatima Muhammad Ahmed Ibrahim

Department of Arabic Language, College of Arts and Human Sciences, Al Baha University, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: *d.fatimamoh99@yahoo.com*

Abstract:

This research deals with the presentation of an issue of Arab grammar ،and the statements made by sculptors and linguists about it ،presentation ،explanation and application ،which is the issue of work ،which is a model of what the Arab sculptors worked hard ،and identified their dimensions and branches ،in order to stabilize the control of its general base and the violation sought ،and to direct opinions in accordance with the orientation of grammar and his school and its school. The Arab sculptors came up with the well-known grammar rules and put them in a systematic order in the grammar books that they studied by listening to Arabs and measuring their words ،until the rules appeared in the fullness of his face ،and what went against the hearing put him measured and reasoned. The phenomenon of operation was a special issue that carries a disagreement over the functions of some factors on some ، and the property of grammatical arrangement between units has had a clear effect in determining the function and conditions of the grammatical element ،as well as these changes have had special connotations. All of this was a motive for considering this phenomenon from this semantic foundation of this phenomenon ،in order to go beyond the traditional view of the phenomenon of conflict

over the grammatical factor ،the title was: "The phenomenon of engaging "al-Ishtighal" in Arabic grammar between semantic and orientation, extrapolation and analysis. The research included an introduction that includes the importance of the study and its objective ،the method used ،and then the structure of the research and the definition of the number of investigations. The second topic focused on the orientation of the phenomenon and its grammatical connotations. Then ،results and recommendations proposed offered at the end of the research. Keywords:

Keywords: ***Functioning ،Ranking ،Routing ،Conflict ، Semantic ،Grammar.***

(١)

مقدمة:

بسم الله السميع العليم، والصَّلاة والسلام علي رسولنا الكريم، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وأخرج الناس من الظلمات إلى النور، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ...

فقد وضع اللُّغويون قواعد للنحو العربي، فظهرت مجموعة منهم ضبطوا تلك القواعد حفظاَ للسان العربي من الضياع، حتى اكتملت أبوابه علي يد العالم البصري سيبويه، يقول ابن مضاء (١٩٧٩: ٦٤): "إني رأيت النَّحْويين رحمهم الله قد وضعوا صناعة النَّحْو لحفظ كلام العرب من اللَّحن وصيانته من التَّغيير، فبلغوا من ذلك إلى التي أَمُّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتَغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعَّرت مسالكُها، ووهنتْ مبانيها، وانحطَّت عن رتبة الإقناعِ حججُها."

و ظهرت العلل متأثرة بعلوم المنطق والشريعة والكلام. و معها ازداد الجدل و التبرير خاصة في القضايا التي تحمل التأويل و التبرير. و لكن النحاة وضعوا ضوابط و حدود لكل قضية و طبيعة معالجتها، و بالغوا في التقعيد، ففرقوا بين النحو و أصول النحو و الجدل في النحو، بقولهم: "علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم ، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول

النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العله، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول."(السيوطي، ١٩٨٩: ١٦-١٧)

و ركز الباحثون والدارسون في علوم النحو العربي على موضوعاته و قضاياه الرئيسة، خاصة ما كان موضع الخلاف والجدل؛ و ذلك لبيان الآراء النحوية حولها و عرض أبعاد القضية بالشرح و التحليل، ومن ذلك هذه القضية التي وقع الاختيار عليها بعنوان: "ظاهرةُ الاشتغالِ في النَّحو العربي بين الدِّلالةِ و التوجيهِ، استقراء و تحليل".

(٢)

١.١. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عدد من النقاط، هي:

- عرض مفهوم قضية الاشتغال و أبعادها في النحو العربي وفق منهج توجيه العامل.
- إظهار منهج النحاة على الرغم من اختلافاتهم، وعرض مبرر كل رأي في الاشتغال.
- بيان توجيه الشَّاذ من نماذج قضية الاشتغال وكيفيَّة معالجتها.
- بيان الأثر الدلالي الذي يعقب توجيه العامل أو العنصر موضع التنازع.

١.٢. أهمية البحث و مُبرِّراتها:

تكمن أهميَّة هذه الدِّراسة فيما يأتي:

- اتَّصالها بواحدة من قضايا الاختلاف و التأويل النحوي في الآن نفسه، حيث ترتبط القضية بحركة عناصر الجملة العربية و ترتيبها من جانب، و الاختلاف و التنازع على المؤثر أو العنصر الفاعل، أو ما يطلق عليه العامل موضع التجاذب من قبل عنصرين.
- بيان أسباب الخلل والاضطراب و الجدل في هذه الظاهرة النحوية.
- الربط بين الفكر النحوي وتوجيهاته و قضية الدلالة و احتمالاتها.

١.٣. منهجُ البحث:

استَلزَمَ محتوى البَحثِ موضع الطرح في مَراحِلِهِ الْمُختَلِفَة اتباع المنهج الوصفي التحليل، الذي يرتكز على أداة الاستقراء والرصد للظاهرة و نماذجها ، و ما اشتملت عليه من مواطن الملاحظة و الانتباه مما تم الوقوف عليه في تلك المادة، التي جمعت ثم وصفها وملاحظة الخلافات التي تدور حول أبعادها فيما طرحته الكتب و المراجع المختلفة، التي تعرضت لهذه المسألة في النحو العربي، ثم استخلاص النتائج وتحديد التوصيات المترتبة عليها.

(٣)

١.٤. خطة البحث:

تتكون خطة البحث بعد عرض ملخصه المختصر ما شملته أبعاد القضية موضع النقاش و التحليل، ليكون هيكل البحث متواليا في النقاط الآتية:

- مقدمة: تحوي أهداف البحث و أهميته، و منهجه ثم خطة تقسيمه.
- ينتقسم البحث إلى مبحثين رئيسسين، هما: المبحث الأول: حدُّ الاشتغال وبنيته و فلسفته، و أما المبحث الثاني؛ فقد ركز على الدلالات النحوية لظاهرة الاشتغال، التي اتكأت على أقوالِ العلماءِ النحويين واختلافاتهم حول الحالات الإعرابية. فقد استشهدَ النحويون بآيات القرآن الكريم و كلام العرب في موضوع ظاهرة الاشتغال من الشق النحوي.
- ثم ختم البحث بأهم النتائج المستخلصة منها، والتوصيات.
- وبعد ذلك فهرس المصادر والمراجع، التي تم الاعتماد عليها في استقراء النماذج و الإشارات و تحليل الشواهد؛ لتحديد حقيقة القضية موضوع الدراسة.

١.٥. الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت مسألة الاشتغال في النحو العربي، تتقارب في الإشكالية العامة مع هذا البحث، و تختلف في منحى المعالجة، وأهمها:

١/ ظاهرة الاشتغال في العربية إعداد: الطالب جهاد يوسف العرجا إشراف الأستاذ/ نهاد الموسى قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها من كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية ١٤١٢ هـ- ١٩٩١ م.

٢/ أسلوب الاشتغال في النحو العربي نقد وبناء"، إعداد حفظي حافظ أشتيه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٨)، العدد٢٠١١م .

٣/ أسلوب الاشتغال ودلالاته في اللغة العربية / د. عباس علي الأوسي، كلية التربية جامعة ميسان

مجلة أبحاث ميسان، المجلد التاسع، لعدد السابع عشر، السنة ٢٠١٢م.

و من ثم كان الحرص في معالجة ظاهرة الاشتغال –هنا– على بيان خصوصية التوجيه النحوي و أثره في تشكيل دلالات خاصة بالسياق موضع التنازع بين العوامل النحوية المختلفة، و كيس عرض الظاهرة عرضا شكليا نحو بقية القضايا النحوية.

(٥)

المبحث الأول

حدُّ الاشتغال و بنيته و فلسفته

مصطلح الاشتغال في اللغة من الفعل الخماسي اشتغل، الذي مرده إلى مادة (ش، غ، ل): و الشُغْلُ هو ضد الفراغ، ويقال منه ما أشْغَلَهُ وهو شاذُ، لأنه لا يتعجب من مجهول، ومشتغل بفتح الغين نادر وشُغْلُ شاغل مبالغة (الفيروزآبادي ، ١٩٧٨ :٤٠١).

وفي الاصطلاح: (أنْ يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً لا محلاً، فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به)(الصبان، ٢٠٠٩: ٢/٦٩).

و بذلك تكون بنية الاشتغال قائمة على أن يتقدم عاملان، ويتأخر عنهما معمول يطلبه كل من العاملين، مثل: " عاتبت و سامحت زيدا محمداً ". فكل من الفعلين (عاتب) و (سامح) يطلب (زيدا) ليكون مفعوله. بل أيضا قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد التنازع فيه، وذلك نحو قول النبي -ﷺ -في حديث أبي هريرة: " جاءَ الفُقَراءُ إلى النبيِّ ﷺ ، فقالوا: ذَهَبَ أهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الأمْوالِ بالدَّرَجاتِ العُلا، والنَّعِيمِ المُقِيمِ يُصَلُّونَ كما نُصَلِّي، ويَصُومُونَ كما نَصُومُ، ولَهُمْ فَضْلٌ مِن أمْوالٍ يَحُجُّونَ بها، ويَعْتَمِرُونَ، ويُجاهِدُونَ، ويَتَصَدَّقُونَ، قالَ: ألا أُحَدِّثُكُمْ إنْ أخَذْتُمْ أدْرَكْتُمْ مَن سَبَقَكُمْ ولَمْ يُدْرِكْكُمْ أحَدٌ بَعْدَكُمْ، وكُنْتُمْ خَيْرَ مَن أنتُمْ بيْنَ ظَهْرانَيْهِ إلَّا مَن عَمِلَ مِثْلَهُ تُسَبِّحُونَ وتَحْمَدُونَ وتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وثَلاثِينَ، فاخْتَلَفْنا

بيْنَنا،..."،(البخاري، ١٩٨٠: ٨٤٣، مسلم، ١٩٩٨: ٥٩٥). ففي قوله (تُسَبِّحُونَ وتَحْمَدُونَ وتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثًا وثَلاثِينَ) قد تنازعت الأفعال الثلاثة في معمولين هما: الظرف (دبر) ، والنائب عن المفعول المطلق (ثلاثة وثلاثين).

أما أهم شروط الاشتغال؛ فتمثلت فيما يأتي:

١-أن يتقدم العاملان ويتأخر المعمول، فلو لم يتقدما لم يكن ذلك من باب التنازع والاشتغال

٢-أن يكون العاملان فعليين متصرفين، أو اسمين يشبهان الفعل في العمل، أو فعلا و اسما.

(٦)

فمثال الفعلين: ذاكرَ واجتهدَ محمد، ونحو قوله -تعالى- : { قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا } (سورة الكهف: ٩٦)، فالفعل (آتوني)

يطلبه (قطرا) على أنه مفعول ثان له ، والفعل (أفرغ) يطلبه على أنه مفعوله . ومثال الاسمين : الكريم مكرمٌ و مساعدٌ غيره . و نحو ما جاء على نسق المختلفين قوله -تعالى- : { هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ }(سورة الحاقة: ١٩) . كما يلاحظ أنه لا تنازع بين حرفين، أو حرف وغيره، ولا بين فعليين جامدين كـ(عسى) و(ليس)، ولا بين اسمين غير عاملين .

٣- أن يكون العاملان السابقان طالبين للمعمول المتأخر، فإن لم يكونا طالبين لم يكن ذلك من باب التنازع.

فمن التراكيب العربية الاسم المنصوب علي الاشتغال، وهو الثالث مما يحذف فيه الفعل وجوبًا، أضمر عامله على شرط التفسير، أو ما يدل على الحذف، ويؤمن عدم وقوع لبس في المعنى، وهو: " كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سُلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: زيد أضربتُه، وزيدًا مررت به، وزيدًا ضربتُ غلامَه. و على ذلك ينصب بفعل يفسره ما بعده، أي ضربت و جاوزت و أهنت و لابست ...إلخ.

و تحليل ذلك من أقوال النحويين، أنه وجب إضمار الفعل، لأنَّ المفسرَّ كالعوض من الناصب، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره، فصار حكم الناصب ههنا كحكم الرافع، و ذلك في نحو قوله- تعالى-:"إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ" (سورة التوبة: ٦). حيث إن العوض من الناصب حال دون الجمع بالمعوض، فلا يجمع بين العوض و المعوض في سياق واحد، فجمعهما إخلال بخصوصية الحالة، كما لا فائدة من استحضار ما لا يزيد دلالة و وظيفة. و الاشتغال عند الكسائي و الفراء ليس مما ناصبه مضمر، بل هو لفظ الفعل المتأخر عنه، لذاته أو لغيره، الأول نحو: زيدًا ضربتُه، حيث إن "ضربتُ" عاملاً في زيد، و الثاني: زيدا مررت به، وعمرا ضربت أخاه"، فالعامل في "زيدا" مررت به لسده مسد "جاوزت"، و في "عمرا" ضربت أخاه لسده مسد "أهنت"، ولا يوجد قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما.(ابن الحاجب، ٢٠٠٠: ٤٣٤/٤٣٥).

و اختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده؛ قياسًا على المرفوع في مثل قوله- تعالى- : "إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ" (سورة النساء: ١٧٦). مع أنه قد ذهب من شذ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل. وقد ورد تعريف الاشتغال عن ابن عصفور في شرحه بقوله: "الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه،

(٧)

ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول، وفي موضعه متصرف خارج عن نعم وبئس وأفعال التعجب."(ابن عصفور، ١٩٩٩: ١/٣٦١).

و لقد تعددت الأمثلة على سبب الضمير في التعريف السابق نحو: مثال الضمير المباشر "زيدُ ضربتُ غلامَهُ" ومثال المضاف بواسطة: "زيدُ ضربتُ غلامَ أخيه"، و قد يكون السبب الموصوف مثال" زيدُ ضربتُ رجلاً يكرمهُ." والدراسة تقتضي كشف علة نصب المشغول بفعل يفسره ما بعده، حيث نجد أن التفسير يأتي على ضربين: إما أن يكون المفسِّر عين لفظ المفسَّر أو يكون لفظ المفسِّر، دالاً على معنى المفسِّر مثال الأول: زيدًا ضربتُه أي ضربتُ زيدًا ضربتُه، و مثال الثاني: مررتُ به و ضربتُ غلامَهُ وحسبت عليه. ويأتي الثاني على ثلاثة أقسام:

أولاً: أولوية تقدير ما كان بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع أي معمول كان مثل: "زيداً أم به وهو ما جاء في كافية ابن

الحاجب: فإن جاوزت المقدَّر قيل "زيداً" بمعنى: مررتُ سواءً كان مررت عاملاً في بك أم في به أم في بغلامك أم في بأخيك.

ثانيًا: النظر إلى معنى خاص بالفعل الظاهر مع معموله المعّين الخاص، فقُدِر نصب ذلك الفعل المقدر المعنى. ومثال ذلك: "زيدًا ضربْتُ غلامَهُ، فإن "أهنت" – المقدر ههنا– قيل زيد ليس ضربت مطلقًا، مع أي معمول لكان، بل هو معناه مع غلامه أو أخيه أو ما جري مجرى ذلك.

ثالثًا: إضمار معنى لابْسَت، فإنه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو بمتعلق الضمير، أي متعلَّق بكان."(الإستراباذي، ٢٠٠٠: ٤٤٨)

إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم نحو: "لزيدً اضرَبتُهُ"، أو لمحله نحو: "لهذاْ ضرَبْتُهُ"، فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان راجح السلامة من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعد في وضع رفع على الخبرية، و جملة الكلام حينئذٍ اسمية، والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوبًا فما بعده لا محل له من الإعراب، لأنه مُفسر، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية.(ابن هشام،٢٠٠٠: ١٤٢/٢)، و قد ورد أن أدوات الجزاء

(٨)

إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في الضرورة الشعرية كما جاء في هذا الشاهد الآتي:

(الرمـــل)(ابن الأنبـــاري،١٩٨٧: ٣٢٥، و المبـــرد، ١٩٦٣: ٢/٧٥، و الفـــراء، ١٩٧٢: ١/٩٧، و السيوطي، د. ت: ٢/٥٩).

صعدةٌ ثابتةٌ في حائرِ

أينما الريحُ تميِّلها تمِلْ

والشاهد السابق في النص" أينما الريح تميلها تمل" جاء فيها جمع بين الفعل الظاهر و الفعل المضمر بما يفسره، حيث "أينما": اسم شرط، والريح : فاعل لفعل الشرط المحذوف يفسره الموجود، و تمل: جواب الشرط. (سيبويه،١٩٨٨: ١/ ٤٥٨، و ابن الأنباري،١٩٨٧: ٦١٨).

وقد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوي بين الرفع و النصب، و لم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه، كما ذكر الناظم لأنَّ حدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه، وهو ما سنعرضه، فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التخصيص، نحو: "هلا زَيداً أكرمتُهُ" و أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هلْ زيَدًا رأيتُهُ "، "ومتى عمرا لقيته" وأدوات الشرط نحو: "حيثما زيدا لقيته فأكرمته" إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، و أما في الكلام؛ فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إن كانت أداة الشرط نحو "إذا" مطلقًا ،أو "إنْ". وأما الفعل ماض فيقع في الكلام، نحو: "إذا زيداً لقيتَهُ – أو تلقاهُ– فأكرِمُهُ". ويمتنع في الكلام "أن زَيداً تلقَهُ فأكرِمْهُ" ويجوز في الشعر، وتسوية الناظم بين "أن" وحيثما مردودة. (ابن هشام، ١٩٧٩: ٢ / ١٤٤).

ومن تصفح كتب النحويين في موضوع الاشتغال وجد أن هناك مسألة وردت عند أبي البقاء العكبري، و قد ذكر فيها قول العلماء وأورد حجتهم في القول: "زيدًا ضربتُه" على رأي من نصب زيدًا، النصب فيه بفعل مقدر دلَّ عليه المذكور، حيث قال: قال بعض الكوفيين: "هو منصوب بضربته نفسه، والحجة في ذلك تعدي الفعل ضربت إلى مفعول واحد، وهو "الهاء، فوجب أن يقدر له بنصبه، و المقدر دلَّ عليه المذكور، والدليل أنك لو رفعت "زيد" في هذه المسألة جاز، وكان الأقوى في الحكم، واحتج الآخرون بأن "الهاء" هي "زيد" في المعنى، والجواب على ذلك، أن الهاء وإن كانت هي "زيدًا" في المعنى فهو اسم له موضع في

(٩)

الاعراب ؛ فوجب أن يكون لها عامل، و لا عامل إلا ضربت هذه. (العكبري،٢٠٠٠: ٢٦٦/٢٦٧).

- بنية الاشتغال و أركانه:

بعد عرض حدِّ الاشتغال و وصف كل من اللغويين و النحويين له، يمثل الحديث عن أركان التي يتألف منها إكمال لحقيقة الظاهرة و فلسفتها النحوية و طبيعة توظيفها في سياق الجملة العربية، كم أن ذلك يكشف تآلف تلك الأركان، كما أنها تمثل امتدادًا يبيَّن حالاته الإعرابية فيما يختص بمنحى الدلالات النحوية لهذا المصطلح. و تتمثل أركان الاشتغال فيما يأتي:

١- مشغول وهو العامل نصبًا أو رفعًا.

٢- ومشغول عنه وهو: الاسم السابق الذي شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبة الرفع أو النصب و سلط عليه.

٣- مشغول به.(الصبان، ٢٠٠٧: ٢/ ٦٨)

أما الشروط التي تقيد أركان الاشتغال، فجاءت على النحوالآتي:

فلعلماء النحو في الأركان التي تقيد الاشتغال شروط معينة في كل ركن من هذه الأركان، كشفها حديثهم أن المشغول يشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله، ويشمل: الفعل المتصرف، و اسم الفاعل، و اسم المفعول- من غير الصفة المشبهة و المصدر، و اسم الفعل، و الحرف، و الفعل غير المتصرف كفعل التعجب.

ويشترط في المشغول عنه أن يكون متقدمًا، و يخرج عنه نحو: " ضربتُهُ زيدًا"، بل الاسم إنْ نُصب بدلًا من الضمير، أو رُفع كان مبتدأ، خبره الجملة قبله، وأن يكون قابلًا للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال و تمييز و مصدر مؤكد ومجرور ما لا يجز المضمر كحني، كذلك يشترط فيه أن يكون مفتقرا لما بعده، فليس من الاشتغال، نحو: " أنْ يكون مختصًا لا نكرة محضة، ليصح رفعه بالابتداء وإن تعين نصبه لعارض. و العارض فيه أن ما منع كونه مفسرًا، إنما هو للعارض، والظاهر أن للمرفوع ضابطا آخر.(الصبان، ٢٠٠٧: ٢/٦٨).

وقد اشترط العلماء في المشغول عنه - أيضا- أن يكون اسمًا واحدًا، فلا يقال: "زيدا درهمًا أعطيته إياه"، والسبب في ذلك أنه لم يسمع عن العرب ذلك؛ وأجازه

الأخفش لأنَّه أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كالمثال السابق. و قد ورد عن.

(١٠)

الرضي: أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل عدة، نحو: زيدًا أخاه غلامه ضربه"، أي لابستُ زيدًا أهنت أخاه ضربتُ غلامَهُ" وزاد في قوله على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقًا، نحو" زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم، إلا أن يقال أن المعطوف تابع، والاسم المتبوع واحد." (الرضي، ١٩٩٦: ٤٣٥).

أما المشغول به: يشترط أن يكون ضميرًا معمولًا للمشغول نحو: "زيدًا ضربتُه"، ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح، لما فيه من القطع بعد التهيئة. كذلك توجد شروط للفعل، حيث يشترط في الفعل المفسر ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق، مثل القول: "زيدًا أنت تضربَه". فلم يجز للفصل بأنت مثل أدوات الشرط، و أدوات التخصيص وأدوات استفهام غير الهمزة، و أدوات التخصيص أدوات الاستفهام غير الهمزة و الأمثلة على ذلك: "زيدا لقيته فأكرمته" و"حيث ما عمرا لقيته فأهنه"، ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ؛ لأنَّه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات مما وضعت له من الاختصاص بالعمل، ثم قد يجوز فيه رفعه بالفاعلة لفعل مضمر مطاوع للظاهر، كقول الشاعر: (الكامل)

لا تجزعي إنْ منفس أهلكته

فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

و هذا البيت من قصيدة للنمر بن تولب، يجيب امرأته وقد لامته على التبذير، ورد بالنصب (منفسا) ويروى البيت– أيضا– برفع (منفس)، ويعرب فاعلا لفعل الشرط المحذوف.(البغدادي، ١٩٨٨: ٥٢/٤، وسيبويه، ١٩٨٨: ١/ ٦٧، و ابن يعيش، ٢٠١٣: ٢/ ٣٨). و الشاهد فيه (منفسا) على رواية البصريين منصوب بفعل محذوف تقديره: أن اهلكت منفسا، وعلى رواية الكوفيين " منفس" بالرفع، أضمروا فعلاً رافعاً له تقديره: هلك نفس، وهي رواية خارجة عن القياس، لأنَّ المفسر في هذا الباب عندهم العامل وبابه غير مشغول بالضمير على المحل.(الشلوبين، ١٩٩٤: ٧٦٠/ ٧٦١). وكذلك جاء على ذلك قول لبيد:(الطويل) (ابن ربيعة، د.ت:٢٥٥، و البغدادي،١٩٨٨: ١/١٥١).

فإنْ أنتَ لم ينفعك علمك فأنتس

لعلك تهديك القرون الأوائل

(١١)

ففي هذا البيت شاهدان، أولهما قوله: "فإن أنت"، حيث تعين انفصال الضمير، وهو مرفوع، بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك .:" أنت" مبتدأ، أو هو في موضع نصب، وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضع الضمير المرفوع. والثاني: إن فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يضمر. وقيل فيما ذكر إن التقدير إن هلك مُنْفِسُ أهلكته؛ وإنْ لم تنتفع بعلمك لم ينفعك عِلْمك.(ابن عقيل، ١٩٨٨: 1/48)

فلقد وضع علماء النحو تنبيها على أنه لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر؛ وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، ماعدا حالة إذا كانت الشرط بـ "إذا" دالا على الاطلاق، أو "إن" و الفعل ماض فيقع في الكلام. كما ردوا تسوية الصبان بين "إن" و"حيثما" حيث يلحظ من الأقوال التي وردت عن الأركان والشروط التي تقيدها، تطرق العلماء إلي دلالات نحوية لكل ركن من تلك الأركان، وهذه الدلالات لها أثرها البين في سياق الجملة، وترتيب عناصرها و كذلك اقترانها بالحالات الإعرابية لموضوع الاشتغال كما سيرد ذلك مفصلا.

المبحث الثاني

الاشتغال بين التوجيه النحوي و الدلالة

تمثلت في الحالات الإعرابية للاشتغال وقد وجدنا للعلماء في الاشتغال دلالات نحوية متعلقة بالحالات الإعرابية ومما ورد في ذلك من أقوالهم يترجح النصب في ست مسائل:

١- أنْ يكون المشغول طلبا، وهو الأمر والدعاء، ولو به" لأن الضمير في محل رفع (ابن هشام ٢٠٠٠: ٤٣١) بصيغة الخبر، نحو: "زيدا أضرِبُهُ"، و" اللَّهُمَّ عَبْدَكَ أَرْحَمْهُ" و" زَيْدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ" وإنما وجب الرفع في نحو: "زَيْدُ أحسِنْ.

وقد اتفق بعض العلماء عليه في نحو قوله –تعالى–: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كل واحد ...) (سورة النور: ٢)؛ لأنَّ التقدير عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية، ثم استؤنِف الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر نحو ما ورد في قول أعرابي: (الطويل) (سيبويه،١٩٨٨: ١/١٣٩، و ابن هشام،١٩٧٩: ٢/١٤٥، والصبان،٢٠٠٧: ٢/٧٥)

(١٢)

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

وأكرومة الحيين خلو كما هيا

والشاهد فيه : اختلاف العلماء في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ، فهو خاص كأسماء الأعلام ، أما سيبويه فقال بعدم جوازه؛ لأنَّ الفاء إنَّما تدخل على خبر المبتدأ بالشرط، وشبه الخبر بالجواب، و وجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك لوروده في كلام العرب كقول الشاعر: (الخفيف) (ابن الشجري،١٩٩٢: ١/ ١٣٤، و البغدادي، ١٩٨٨: ١/ ٤٦٩).

أرواح مودع أم بكور

أنت فانظر لأي ذاك تصير

فزعم الأخفش إنها مبتدأ، و قال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، ومالا يعمل لا يفسر عاملاً. (الصبان،٢٠٠٧: ٢/٧٥) . فنجد الاختلاف في تقديم الزانية على عبارة الزاني ما هو مذكور في الآية الكريمة عند الصبان، وتأخيرها عند الرضي في شرحه للكافية.

أما في الشاهد الشعري (أنت فانظر...)؛ فقيل فيه أنه دليل على التنازع بين المصادر، فـ(أنت) كونه فاعلاً للمصدرين (رواح وبكور). ومنع الجرمي مبدا التنازع عند تعدي الأفعال لأكثر من فعلين، حيث عده مما لا يقاس عليه، و إن جوز ذلك المازني قياسا لما لم يُسمع على ما سُمع.(الغرناطي، ١٩٨٦: ٣٥٥).

٢- أنْ يكون الفعل مقرونًا باللام أوبلا الطلبيتين، نحو: " عَمْراً لِيَضْرِبْهُ بكْرُ" ومنه: "زيداً لا يُعَذِبُهُ اللهُ"، لأنه نفي بمعنى الطلب، و يجمع المسألتين قول الناظم: "قبل فعل ذي طلب " فإن ذلك صادق على الفعل أدى هو الطلب،

وعلى الفعل المقرون بأداة الطلب. والدلالة النحوية لهذا النوع أن الاشتغال راجح نصبه بسبب اقتران الفعل بلام ولا الدالة على الطلب.

٣- أن يكونْ الاسم بعد الشيء الغالب أن يليه فعل، ومن ذلك: همزة الاستفهام، نحو -قوله-: (فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا

(١٣)

٤- نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ)(سورة القمر: ٢٤). فإذا اتصلت الهمزة فالمختار الرفع مثل:"أأنتَ زيدُ تَضْرِبُهُ" إلا في نحو :" كُلُ يَوْمِ زَيَداً تضربه"، لأنَّ الفصل بالظرف كلا فصل، و حكمَ النحويون بشذوذ النصب في قول الشاعر: (الوافر)(ابن هشام، ١٩٧٩ :٢/١٥٠)

أثَعْلَبَةَ الفوارِسِ أَم رِياحاً

عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشابا

فالشاهد -هنا- في "ثعلبة الفوارس"، حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام، مع أن الاستفهام عن الاسم، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده، وهو قوله "عملت بهم" وليس المحذوف من اللفظ المذكور، بل هو من معناه، فإن التقدير: أأمنت ثعلبة - أو أظلمت ثعلبة -ونحوه. و نلاحظ -هنا- أن الدلالة النحوية نصب الاسم المشتغل بفعل محذوف يدل عليه السياق. و قول العلماء في نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيبويه وأنصاره،

سواء أكان الاستفهام عن الاسم كما ورود في البيت أم عن الفعل، وهو رأي سيبويه.

و قال الأخفش: أخوات الهمزة كالهمز نحو: "أيُّهُمُ زَيْداً أضَربُهُ"، "ومَنْ أمَهَ اللهِ ضَرَبْهَا"، ومنها النفي بما أو لا أو إنْ، نحو: "ما زيداً رَايْتُهُ" وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها "حيث" نحو:" حَيْثُ زَيْداً تَلقَاهُ أكْرِمْهُ"

٥- أنْ يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ" قامَ زيدُ وعمرًا أكرمتُهُ" و نحوقوله- تعالى-: (الْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) (سورة النحل: ٥)، بعد قوله -تعالى-: (خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ)(سورة النحل:٤). بخلاف نحو: "ضربتُ زَيْدًا" ، وأما عمرو فأهنته"، و المختار الرفع لأن أما تقطع ما بعدها عما قبلها. وقرئ: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) (سورة فصلت: ١٧) بالنصب على حدِّ القول "زيدا ضربته"، كذلك مع "حتى" و"لكن" و"بل" كالعاطف نحو:"ضربت القوم حتى زيدا ضربته. (ابن هشام،٢٠٠١: ٤٣١) .

٦- أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة، نحو قوله-تعالى- :(إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)(سورة القمر: ٤٩)، وإنما لم يتوهم

(١٥)

٧-كذلك مع النصب، لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا. (ابن هشام، ١٩٧٩: ٢/١٥٠)

ومن ثم وجب الرفع إنْ كان الفعل صفة نحو قوله-تعالى-: (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ((سورة القمر: ٥٢)، أو صلة، نحو: "زيدُ الذي ضَرَبْتُهُ" أو كان مضافًا إليه، نحو: "زَيْدُ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ"، أو وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفُجائية على الأصح" نحو: " زيد ما أَحْسَنَهُ" أو "إنْ رأيْتُهُ فأكْرِمُهُ" أو "هَلا رَأيْتُهُ"

٧- أنْ يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ "زيداً ضرَبتُهُ" جوابًا لمن قال: أيَّهُمْ ضَرَبْتَ" أو مَنْ ضَرَبْتَ". وهذان يستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بني الفعل على اسم غير: ما التعجبية، و تضمَّنَت الجملة الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاركة رفعتَ أو نصبتَ نحو: زيدُ قامَ وعمرو. (ابن هشام، ١٩٧٩: ٢/١٥١)

و من جميع أمثلة الأنواع السابقة للاشتعال تتضح الدلالات النحوية لموضوع الاشتغال متمثلة في الحالات الإعرابية عند النحويين بين من يقول بالنصب، و من يقول بالرفع علي ما ورد ذكره. و ورد في شرح التسهيل في ذلك مما يقع فيه الاسم بعد العاطف بما يوافق المسالة الرابعة عند ابن هشام القول بأنه اذا ولي العاطف جملة ذات وجهين اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقًا.(ابن مالك،٢٠٠١: ٢/٧٤).

وتحليل ذلك أنه إذا توسط عاطف بين الجملة والاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازًا حسنًا دون ترجيح. و قد عبر الصبان عن المسائل الستة الواردة الذكر بتعبير آخر، جاء عنه: رُجح النصب على الرفع في ثلاثة أحوال: الحال الأول أنْ يقع الاشتغال قَبْلَ فعلٍ ذِي طَلَب، وهو كما عندهم يقصد به الأمر والنهي والدعاء، والثانية: بعد ما إيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ، والثالثة: أن يقع بَعْدَ عاطِفِ بلا فَصْلٍ على معمول فعل مستقر أوَّلاً(الصبان،٢٠٠٧: ٧٤-٧٦).

ونجده قد ذكر في حاشيته الأمثلة التي وردت سابقة عن الرضي والآخرين كشواهد على ترجيح النصب على الرفع في الاشتغال، الذي يجري مجرى الفعل يقصد به اسم الفاعل، واسم المفعول، مثال الأول: "زيدُ أنا ضاربه الآن أو غدًا، والدرهمُ أنت مُعطاه"، فيجوز نصب زيدًا والدرهم، ويجوز رفعهما، يجوز النصب إذا لم يدخل عليه مانع يمنعه مثل "الألف واللام" مثل: "زيدُ أنتَ

(١٦)

الضارِبه"، فلا يجوز نصب زيد، لأنَّ ما بعده الأف واللام فلا يُفسر عاملاً فيه(ابن عقيل، ١٩٨٠: ١١٨). وقد توسط ذكره عند النحويين بين المرفوعات والمنصوبات، وتحليل ذلك لأنَّ بعضه يأتي من الأسماء المرفوعة وبعصه يأتي من الأسماء المنصوبة. ومن ذلك قول الشاعر: (الطويل)(سيبويه،١٩٨٨: ١/٤٢، و ابنيعيش،٢٠١٣: ٢/٣٠)

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته

فقام بفأس بين وصليك جازر

فالدلالة النحوية تشير إلى أن "ابن" منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، أي إذا بلغت ابن موسى وفيه معنى الشرط.(الزمخشري،١٩٩٣: ٥٠) فقام: جواب إذا، ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء، كما تقول: إن أعطيتني فجزاك الله خيرا، ولو كان خبرا لم تدخل عليه. والشاهد: أنه روي برفع "ابن" فيقدر له فعل رافع له على النيابة عن الفاعل تقديره "بلغ" وقوله: بلالا "بالنصب .. يروى بالرفع وهو الأثبت لأنه بدل من "ابن" أو بيان له.

النتائج و التوصيات:

بعد استعراض إشكالية "ظاهرةُ الاشتغالِ في النَّحو العربي بين الدِّلالةِ و التوجيهِ، استقراء و تحليل"، و ما قد فصل فيها بما يتعلق بتنازع العوامل على عناصر الجملة، بدءا من عرض مفاهيم القضية و تعريفاتها. ثم الانتقال إلى أسسها و أركانها والشروط التي حددها النحاة في كل جزء. ثم البحث عن الدلالات النحوية للاشتغال والفعل العامل فيه، فمنهم من أيد نصب الاسم على الاشتغال، ومنهم من أيد رفعه، مع عرض الشواهد من بالقرآن وكلام العرب وما ورد من آراء النحويين في كل مسألة. وبناء على ما سبق توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١) كشفت ظاهرة الاشتغال أن التنازع بين العناصر على عدد من العوامل صورة موازنة للخلاف المدرسي بين نحاة كل من البصرة والكوفة، حيث الاتجاه الذي يميل إلى الترتيب المباشر للعناصر و تواليها في سياق الجملة، وآخر يقبل مبدأ التأويل.

٢) معظم ما ورد من شواهد على قضية التنازع والاشتغال تأثر بفكرة تعدد الوجه النحوى، وتعدد القراءات القرآنية، فهما

٣) من أهم عوامل تعضيد هذه الظاهرة .

٤) ارتباط الاسم الدال على الاشتغال بالفعل المتأخر عنه، على أنْ يكون الفعل مقيدًا بالدلالة على الطلب سواءً كان بالأمر أو اقترانه بلا والام الطلبيتين، فلم يترك النحويون –إطلاقًا– الأمر موقوفا على دلالة الفعل العامل فيه.

٥) إن الاشتغال إذا أتى بعده شيء من المشتقات التي تعمل عمل الفعل "كاسم الفاعل واسم المفعول"، ونحوهما في هذه الحالة اتفق النحاة على أن تكون الدلالة النحوية بالجواز، و ليس اللزوم، فيجوز نصب الاسم، ويجوز فيه الرفع نحو: "زيدَ أنت ضاربه الآن" بنصب زيد، "زيدٌ أنت ضاربه" برفع زيد.

التوصيات:

- على الرغم مما عرض ؛ فيمكن التصريح بعدم العثور على دراسة علمية مفصلة للدلالات النحوية لموضوع الاشتغال، بل ما ورد في الدراسات السابقة لموضوع البحث مجمل في اللغة العربية، كأسلوب الاشتغال في النحو العربي، و ظاهرة الاشتغال في العربية، و أسلوب الاشتغال ودلالاته في اللغة العربية، وعليه يمكن توجيه توصية للباحثين والدارسين بأجراء دراسات علمية تحوي تفصيلا للدلالات النحوية، و توظيفها من الشق النحوي.

- كذلك ينبه البحث إلى طرح موضوع المنصوبات، ومن ضمنها الاشتغال ضمن وسائل التطبيق الإلكتروني لتصبح سهلة التناول والفهم للدارسين ومعلمي اللغة العربية .
- كما كشفت الدراسة عن الحاجة إلى الاهتمام بدراسة عدد من الظواهر، التي لها علاقة بقضية الاشتغال تحتاج مزيدا من جهد الباحثين، مثل تعدد رواية الشاهد وتعدد الوجه النحويّ وقضية الشذوذ وتعدد القراءات القرآنية .

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع:

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (١٩٨٧)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتب العصرية، بيروت.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل.(١٩٨٠) الجامع الصحيح، شرح و تصحيح و تنسيق محب الدين الخطيب و آخرين، ط١، القاهرة، المكتبة السلفية.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٩٨٨)، شرح أبيات مغني اللبيب، حققه عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ابن ربيعة، لبيد.(د.ت). ديوان لبيدبن ربيعة، بيروت، دار صادر.
- الرضي، محمد بن الحسن، (١٩٧٥)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزمخشري، محمود بن عمر،(١٩٩٣)، المفصل في العربية، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(١٩٨٨)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.(١٩٨٩) الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه و شرحه: محمود فجال، ط١، دار القلم، دمشق.
- ـــ.(د. ت)، همع الهوامع، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مصر. المكتبة التوفيقية.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد.(١٩٩٢). أمالي ابن الشجري، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الشلوبين، علي بن عمر.(١٩٩٤). شرح المقدمة الجزولية"، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- الصبان، محمد بن علي، (٢٠٠٧)، حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.

19

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد.(١٩٩٩) شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، تحقيق صاحب أبو جناح، ط١، بيروت، عالم الكتب.

- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله. (١٩٨٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل، تأليف وتحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث – دار مصر للطباعة.
- العُكْبَرِيُّ، أَبُو البَقَاءِ عَبْدُ اللهِ بْنِ الحُسَيْنِ بْنُ عَبْدِ.(٢٠٠٠)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرضي بن سليمان العثيمين، ط١، الرياض. مكتبة العبيكان.
- الغرناطي، أبو حيان (١٩٨٦). تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الفراء، يحيى بن زياد، (١٩٧٢)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، مصر.
- الفيروزآبادي، مجد الدين بن محمد بن يعقوب(١٩٧٨)، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت.
- المبرد، محمد بن يزيد المبرد أبي العباس.(١٩٦٣) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة عالم الكتب.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج .(١٩٩٨) صحيح مسلم، تدقيق و فهرس و اعتناء بيت الأفكار الدولية، السعودية.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (٢٠٠١) شرح التسهيل، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيِّد، منشورات محمد علي بيضون، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن. (١٩٧٩). الرّد عَلى النّحاة، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم البنا، ط١. القاهرة، دار الاعتصام.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، (١٩٧٩)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- ــ (٢٠٠٠) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه" منتهى الارب في تحقيق شرح شذور الذهب" محمد محي الدين عبد المجيد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- ــ.(٢٠٠١)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد أبو الفضل عاشور، القاهرة، دار إحياء التراث العربي.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، (٢٠١٣)، شرح المفصل، تحقيق د. إبراهيم عبد الله، درا سعد الدين، دمشق.